

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/C.9/2019/6(Part II)  
19 September 2019  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
الدورة الأولى

عمّان، 11-12 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 7 (ب) من جدول الأعمال المؤقت



### بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

المؤسسات التجارية والتمويلية الخاصة الوطنية والدولية

#### موجز

تقرّ خطة عمل أديس أبابا بأن الأعمال التجارية الخاصة شريكٌ أساسي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشدّد خطة عمل أديس أبابا على أهمية الاستثمارات التجارية الخاصة الوطنية والدولية ونشاطها في دفع الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل وزيادة النمو. إلا أن المستويات الحالية للتمويل الخاص الوطني والدولي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة. والمنطقة العربية بحاجة إلى تحسين مناخها الاستثماري في العديد من المجالات التي تُعتبر متأخرة فيها مقارنة بمناطق أخرى في العالم مثل تطوير الأعمال التجارية، وتنمية الأسواق المالية وتحقيق كفاءة سوق العمل.

ومنذ عام 2008، تنخفض تدفقات رأس المال الوافدة إلى المنطقة العربية عبر الحدود، باستثناء التحويلات المالية، في حين أن تدفقات رأس المال إلى الخارج لم تتغير تقريباً رغم التقلبات الكبيرة. وتُعتبر أسواق رأس المال في المنطقة العربية من الأقل نمواً وتُعدّ خيارات التمويل الخارجي في المنطقة محدودة. ومن الضروري تحسين الهياكل الأساسية للتمويل من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تنمية الاقتصادات عموماً. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة منظوراً طويلاً الأجل. ولا بد من موازنة حوافز القطاعين العام والخاص مع آفاق التنمية المستدامة في الأجل البعيد لكي تُدمج قضايا الاستدامة في جميع قرارات التمويل باعتبارها أحد الشواغل الأساسية. ولا بد أيضاً من تقادي "خصخصة المنافع وتعميم المساهمة في التكاليف" في إطار بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى الاطلاع على التحليلات الواردة في هذه الوثيقة وإبداء الرأي بشأنها.

-2-

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1	.....مقدمة
		<u>الفصل</u>
		<b>أولاً- الاتجاهات العالمية في المؤسسات التجارية والمالية الخاصة الوطنية والدولية</b>
3	17-4	.....
3	7-5	..... ألف- مناخ الاستثمار
5	12-8	..... باء- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود
6	15-13	..... جيم- الشمول المالي
8	17-16	..... دال- التحويلات المالية والاستثمارات الخاصة
		<b>ثانياً- الاتجاهات الإقليمية في المؤسسات التجارية والمالية الخاصة الوطنية والدولية</b>
10	33-18	.....
10	21-18	..... ألف- مناخ الاستثمار في المنطقة العربية
		..... باء- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والاستقرار المالي في المنطقة العربية
11	26-22	..... جيم- الشمول المالي في المنطقة العربية
13	29-27	..... دال- التحويلات المالية ومتطلبات استدامة الاستثمار الخاص في المنطقة العربية
14	33-30	.....

## مقدمة

1- تؤكد خطة عمل أديس أبابا على أهمية المؤسسات التجارية الخاصة الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقرّ بتنوع القطاع الخاص الذي يضمّ مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتعددة الجنسيات. وفي هذا الإطار، دعت خطة عمل أديس أبابا جميع المؤسسات التجارية الخاصة (الوطنية والدولية) إلى الاستثمار في المجالات الأساسية للتنمية المستدامة، سيما أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يزال يتركز في الكثير من البلدان النامية في عدد قليل من القطاعات. وقد أقرّت خطة العمل أيضاً بضرورة موازنة تدفقات رؤوس المال الدولية، التي كثيراً ما تكون موجهة نحو استثمارات قصيرة الأجل، مع الآفاق الطويلة الأجل اللازمة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- وشددت خطة العمل أيضاً على الروابط بين إنشاء الأعمال التجارية الخاصة والتي تعمل بشكل جيد، من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة، وتعزيز الممارسات المؤسسية المستدامة واعتماد مبادئ بشأن الأعمال والاستثمارات المسؤولة (الفقرة 37)؛ وتخفيف المخاطر (الفقرة 38)؛ والإلمام بالأمور المالية والإدماج (الفقرة 39). وتتعترف خطة العمل أيضاً بالمساهمات الإيجابية لتحويلات المهاجرين (الفقرة 40)؛ وبالأعمال الخيرية والمساهمات المالية وغير المالية (الفقرة 42)؛ وبدور المصارف الإنمائية والنظم المصرفية الوطنية في التخفيف من المخاطر وإدارتها (الفقرة 44)؛ وبالاستثمار المباشر الأجنبي الذي ينبغي أن يكون متسقاً مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية (الفقرة 45).

3- وتعدّ هذه الوثيقة مدخلاً لبطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، وينبغي أن تفتقرن قراءة التحليلات الواردة فيها بما تورده بطاقة الأداء. ويتضمن القسم الأول تحليلاً لمشهد المؤسسات المالية الخاصة الدولية في عامي 2017 و2018 (أي الفترة ما بين دورتي اللجنة) ورصداً للتنفيذ والتقدم المحرز في المجال الثاني ذي الأولوية المندرج في الإطار العالمي لتمويل التنمية. ويورد القسم الثاني تقييماً تحليلياً (كمياً ونوعياً) لوضع التمويل الخاص في المنطقة العربية، بما في ذلك التدفقات العابرة للحدود، والمحددات الرئيسية التي تؤثر على تعبئة هذا التمويل مع أخذ السياقات والحقائق الإقليمية في الاعتبار على نحو ما تؤكد عليه خطة عمل أديس أبابا.

## أولاً- الاتجاهات العالمية في المؤسسات التجارية والمالية الخاصة الوطنية والدولية

4- وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، تُعتبر تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، واستقرار النظام المالي الدولي، عناصر حيوية لدعم الجهود الإنمائية الوطنية وتمويلها. لذا، يدعو الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية إلى تهيئة مناخ الاستثمار الملائم الذي يسهم في: (أ) تعزيز تدفقات رؤوس المال عبر الحدود؛ (ب) تحسين الشمول المالي؛ (ج) تيسير تدفق التحويلات المالية الدولية.

### ألف- مناخ الاستثمار

5- وجدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والتابعة للأمم المتحدة رابطاً إيجابياً بين إزالة العوائق التنظيمية وتحسّن المؤشرات الكمية لقياس القدرة التنافسية. وعندما تُتاح بيئة تجارية تتسم بقدر

أقل من البيروقراطية وبمزيد من الشفافية وبأطر تنظيمية محسنة، تزداد القدرة التنافسية للبلدان ويُعزز اقتصادها. وفي عام 2017، اعتمد 65 اقتصاداً 126 تدبيراً متعلقاً بالاستثمار الأجنبي في إطار سياسات الاستثمار، وهو أكبر عدد من التغييرات التي أُجريت في السياسة العامة في العقد الماضي. وارتبطت نسبة 84 في المائة من هذه التدابير بتحرير شروط الانخراط في قطاعات محددة وبتشجيع الاستثمار، بما في ذلك في المناطق الاقتصادية الخاصة<sup>(1)</sup>. ويشير البنك الدولي في تقريره "ممارسة أنشطة الأعمال 2019" إلى أن 186 اقتصاداً قد أجرى رقماً قياسياً من الإصلاحات في الفترة 2017-2018، بلغ 3,517 إصلاحاً<sup>(2)</sup>. ومع أن الإصلاحات لا تُحدث جميعها الأثر نفسه (بسبب عدم كفاءة تصميمها، مثلاً، أو ضعف تنفيذها، أو نوعية المؤسسات التي تنفذها)، تعتبر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والتابعة للأمم المتحدة أن هذه الإصلاحات تحسّن بيئة الأعمال التجارية عموماً.

6- ورغم الاتجاهات العامة في تحرير الاستثمار في عام 2017، تزايد عدد التدابير التقييدية والتنظيمية في سياسات الاستثمار بأكثر من الضعف، وعكس ما لدى الاقتصادات من شواغل بشأن الأمن القومي، والملكية الأجنبية للأراضي والموارد الطبيعية، وعمليات الشراء الأجنبية. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 ونيسان/أبريل 2018، اعتُبرت نسبة 30 في المائة من تدابير الاستثمار المستحدثة تقييدية، وظل عدد المطالبات بشأن تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين مرتفعاً. ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، رُفعت 65 قضية جديدة في عام 2017، ما زاد العدد الإجمالي للمنازعات إلى 855، فاز المستثمرون في 60 في المائة منها قبيل عام 2017<sup>(3)</sup>.

7- وفي عام 2017، سُجل أدنى عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة منذ عام 1983، إذ أبرمت البلدان 18 اتفاقاً جديداً، بينما تم إنهاء 22 معاهدة فعلياً، ما جعل حصيلة اتفاقات الاستثمار الدولية تبلغ 3,322 اتفاقاً في العالم<sup>(4)</sup>. وتؤكد هذه الأرقام على النزعة الحمائية في التجارة. في المقابل، لم تبلغ استثمارات العديد من الشركات والقطاع الخاص حتى الآن مستوى التغيير النظمي المطلوب لتحويل الاقتصادات والمجتمعات<sup>(5)</sup>. وغالباً ما تظل فرص الاستثمار المستدام غير محققة، حتى في الأسواق التي تنسم بمناخ تجاري وبأطر تنظيمية متطورة. ولا تزال الكثير من الاستثمارات توصف بالمتقلبة وتتجه نحو الأجل القصير.

(1) UNCTAD, World Investment Report 2018, <https://worldinvestmentreport.unctad.org/world-investment-report-2018/chapter-3-investment-policy-trends/>

(2) Doing Business, "Training for Reform", 2019

(3) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "World Investment Report 2018", <https://worldinvestmentreport.unctad.org/world-investment-report-2018/>

(4) المرجع نفسه.

(5) تحقق الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات حوالي 70 في المائة من مبيعاتها في الخارج، وتبلغ نسبة أصولها خارج بلدانها الأصلية 40 في المائة فقط.

**باء- تدفقات رؤوس المال عبر الحدود  
(الاستثمار المباشر الأجنبي، وعمليات الدمج والشراء، ومشاريع الاستثمار  
في مجالات جديدة، والحفاظ المالية وغيرها من الاستثمارات)**

8- في عام 2018، بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي 1.2 تريليون دولار، مسجلة انخفاضاً بنسبة 18.4 في المائة عن عام 2017 حيث وصلت إلى 1.47 تريليون دولار. وسُجل هذا الانخفاض للمرة الثالثة على التوالي، ووصل الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المستوى المندني الذي بلغه مسبقاً بعد الأزمة المالية العالمية. وفي تحليل مناقض لهذا الاتجاه، أشارت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والتابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام 2019 إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي قد تزايد أربعة أضعاف في العقدَيْن الماضيين. ومع ذلك، تركّز انخفاض التدفقات في البلدان المتقدمة حيث تراجع من 749 مليار دولار إلى 451 مليار دولار (أي بنسبة 40 في المائة)<sup>(6)</sup>. ويعود هذا الانخفاض إلى عودة أكثر من نصف تريليون دولار من الأرباح التي كانت تملكها الشركات الأمريكية في الخارج إلى الولايات المتحدة بعد إصلاحات الضريبة على دخل الشركات في الولايات المتحدة في عام 2017<sup>(7)</sup>. وفي المقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية بنسبة 3 في المائة وبلغت 694 مليار دولار، ولكن هذه الزيادة تفاوتت بين المناطق. ولا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي يتركز في بلدان معينة إذ تبلغ التدفقات إلى أول عشرة بلدان مضيضة 81.4 في المائة من مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي، ما يعني أن اقتصادات شرق آسيا وجنوب شرق آسيا قد أسهمت في تحفيز نمو هذه الاستثمارات. ولا بد من الإشارة إلى استمرار انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي منذ عام 2015<sup>(8)</sup>.

9- ويبدو أن وتيرة تدفقات تمويل التنمية الموجّهة إلى البلدان النامية كانت أقل تأثراً من غيرها بالتقلبات، إلا أن الاستثمار المباشر الأجنبي لم يساعد في توسيع القدرة الإنتاجية على نحو متساوٍ بين البلدان النامية، بما في ذلك في المنطقة العربية. ولم يتم بعد موائمة أنماط الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية مع تطلعات تحقيق التحول البيئي، والشمول الاجتماعي، والاستدامة البيئية، وأهداف التنمية المستدامة. وقد ارتفعت عمليات الدمج والشراء عبر الحدود في البلدان النامية بنسبة 9 في المائة وبلغت 122 مليار دولار، وارتفعت قيمة الاستثمار في المجالات الجديدة بنسبة عالية قدرها 47 في المائة وبلغت 539 مليار دولار في عام 2017.

10- ومنذ الأزمة العالمية، يستمر انتعاش تدفقات رؤوس المال العالمية الإجمالية، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، وتدفقات الحوافظ (أي الأسهم والديون) وغيرها من تدفقات رؤوس المال التابعة للقطاع الخاص (وهي قروض مصرفية بمعظمها)، ولكن هذه التدفقات لا تزال أدنى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة. ويُذكر أن مبيعات أسهم الحوافظ الخارجية التي سُجلت في عام 2016 قد عكست اتجاهها. وكانت التدفقات المتعلقة بالديون، ولا سيما القروض المصرفية، الأكثر تقلباً من بين مصادر التمويل الخارجية. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة

UNCTAD, "Investment Trends Monitor", January, 2019 (6)

[https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeiainf2019d1\\_en.pdf?user=46](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeiainf2019d1_en.pdf?user=46)

Sujata Rao and Ritvik Carvalho, "U.S. companies repatriate over half a trillion dollars in 2018, but pace slows", *Reuters*, December 2018. (7)

<https://www.reuters.com/article/us-us-repatriation-companies/u-s-companies-repatriate-over-half-a-trillion-dollars-in-2018-but-pace-slows-idUSKCN1OU0ME>

UNCTAD, "Investment Trends Monitor", January 2019 (8)

للتجارة والتنمية، كان إجمالي التدفقات الرأسمالية الصافية إلى البلدان النامية سلبياً في عامي 2015 و2016 قبل أن يسجل معدلاً إيجابياً في عام 2017.

11- وفي فترة ما قبل الأزمة، كان الإقراض المصرفي الدولي يمثل القسم الأكبر من التدفقات الرأسمالية عبر الحدود. ويشير تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2017" إلى أن الإقراض الطويل الأجل إلى البلدان النامية شهد ركوداً منذ الأزمة المالية في عام 2008، وأن النسبة الضئيلة نسبياً أو المتراجعة للمطالبات الطويلة الأجل تبين أن نمو الائتمان المصرفي قد تزايد بسبب النمو القصير الأجل للقروض<sup>(9)</sup>. ويحمل تراجع التدفقات الإجمالية إلى البلدان النامية وتقلبها، بفعل التحول إلى الإقراض القصير الأجل وركود الائتمان الطويل الأجل، تبعات شديدة على تطبيق خطة عام 2030 على المستوى العالمي والإقليمي<sup>(10)</sup>.

12- ووفقاً لبنك التسويات الدولية، ازدادت الأنشطة المصرفية الدولية في عام 2018. وبلغ النشاط الإجمالي 29 تريليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر 2018. ومثل معدل النمو السنوي نسبة 2 في المائة من الناتج العالمي. وتباينت اتجاهات هذا النشاط المصرفي الدولي بين المناطق. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، تباطأت المطالبات العابرة للحدود ولكنها استمرت في النمو في اليابان والاتحاد الأوروبي. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد ارتفع الإقراض المصرفي عبر الحدود بقيمة 25 مليار دولار في الفترة نفسها. وقد حصل هذا التغيير نتيجة توجُّه 27 مليار دولار من الائتمان العابر للحدود إلى الصين. وشهدت تركيا أشدَّ انخفاض في الإقراض عبر الحدود، بلغ 15 مليار دولار<sup>(11)</sup>.

### جيم- الشمول المالي

13- في عام 2017، تعهّدت الجهات الدولية الممولة بتخصيص 42 مليار دولار لدعم الشمول المالي في العالم، أي بزيادة قدرها 5 مليارات دولار عن عام 2016. ولا يزال الدين يشكل الأداة التمويلية الرئيسية، وبلغ حالياً 16 مليار دولار أو نسبة 40 في المائة من مجموع التمويل. من ناحية أخرى، كان تمويل الأسهم يشهد ارتفاعاً بينما انخفضت المنح للمرة الأولى منذ عشرة أعوام<sup>(12)</sup>. وأحرز تقدماً واضح من حيث عدد الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية حيث ارتفعت من 51 في المائة في عام 2011 إلى 69 في المائة في عام 2017<sup>(13)</sup>. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يملك كل شخص بالغ تقريباً حساباً في المصرف أو في مؤسسة مالية أخرى، مقارنة بنسبة 35 في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل. وبالرغم من ذلك، هناك نحو 1.7 مليار

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), *World Economic Situation and Prospects 2017* (New York, 2017). (9)

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part III) (10)

Bank for International Settlements (BIS), "BIS International Banking Statistics at end of September 2018", (11) available at <https://www.cgap.org/research/data/international-funding-financial-inclusion-2017-global-data#targetname1>

Consultative Group for Assisting the Poor (CGAP), "CGAP Funder Survey 2017: Trends in International Funding for Financial Inclusion", Brief, January 2019. <https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/Brief-CGAP-Funder-Survey-2017-Jan-2019.pdf> (12)

.World Bank Group, "The Global Findex Database 2017". <https://globalfindex.worldbank.org/> (13)

شخص بالغ في العالم لا يمكنهم الحصول على حساب مصرفي، وهم بمعظمهم مواطنون في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية<sup>(14)</sup>. والفجوة بين الجنسين كبيرة، فأكثر من مليار امرأة لا يستطيعن الوصول إلى النظام المالي أو استخدامه<sup>(15)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن سدّ الفجوة بين الجنسين دعماً لوصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية من شأنه أن يعزز القطاع المالي والاقتصاد العالمي، من خلال تحقيق 330 مليار دولار من الإيرادات العالمية سنوياً في مجال الخدمات المصرفية والاستثمارية وخدمات التأمين<sup>(16)</sup>.

14- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أكثر من 95 في المائة من المؤسسات الخاصة في العالم، وهي توفر معظم فرص العمل في الاقتصادات النامية. وتعتبر هذه الشركات أن نقص التمويل عائق رئيسي في جميع البلدان المتقدمة والنامية (الشكل 1). وتتباين الفجوة في تمويل هذه الشركات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتتفاوت بين المصادر والتقديرات. وفي الاقتصادات النامية، تفتقر أكثر من 200 مليون شركة صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر إلى التمويل. ووفقاً لمنتدى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن 41 في المائة من هذه الشركات الرسمية لا تلبّي احتياجاتها التمويلية في البلدان النامية، والتي تُقدّر قيمتها بحوالي 4.5 تريليون دولار أو ما يعادل 1.3 مرات الإقراض الحالي لتلك الشركات. وهناك فجوة في الائتمان المخصّص للمؤسسات التي تملكها النساء بقيمة 300 مليار دولار. وتشكل المشاريع التجارية التي تملكها النساء 28 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتمثل 32 في المائة من فجوة تمويل تلك الشركات<sup>(17)</sup>. وفي عام 2018، أشارت تقديرات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى أن الاحتياجات الائتمانية غير الملبّاة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 5.2 تريليون دولار في البلدان النامية<sup>(18)</sup>.

Niall McCarthy "1.7 Billion Adults Worldwide do not have access to a bank account", Forbes, 8 June 2018. (14)

<https://www.forbes.com/sites/niallmccarthy/2018/06/08/1-7-billion-adults-worldwide-do-not-have-access-to-a-bank-account-infographic/#1f039e634b01> (Forbes)

International Finance Corporation (IFC). "Bridging the gender gap in access to finance", (15)

[https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news\\_ext\\_content/ifc\\_external\\_corporate\\_site/news+and+events/news/bridging+the+gender+gap+in+access+to+finance](https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news+and+events/news/bridging+the+gender+gap+in+access+to+finance)

BNY Mellon, "Closing the Gender Gap in Women's Access to Financial Products and Services Could Unlock (16)

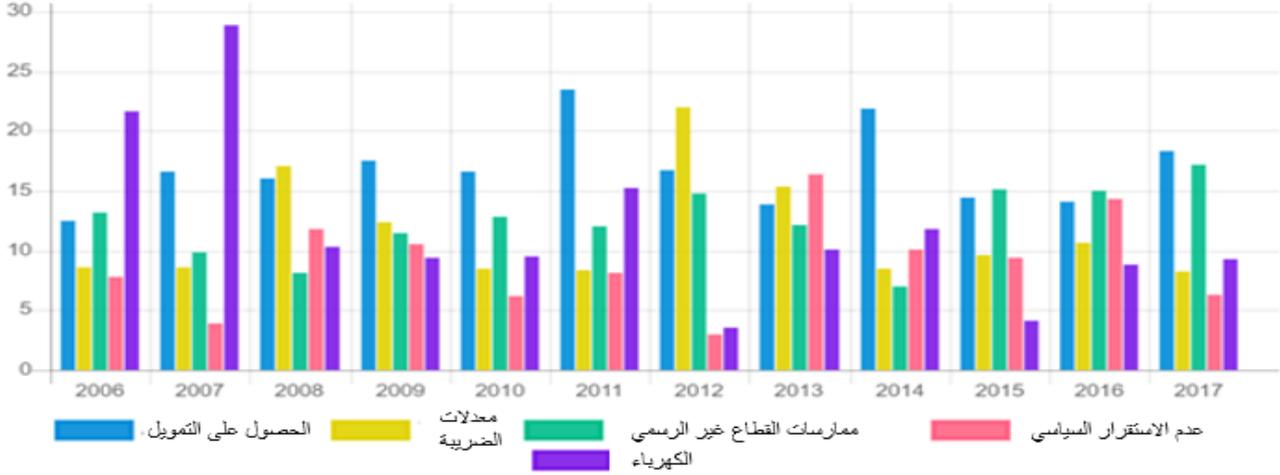
\$330 Billion in Annual Global Revenue", PRNewswire, 2 March 2018. <https://www.prnewswire.com/news-releases/closing-the-gender-gap-in-womens-access-to-financial-products-and-services-could-unlock-330-billion-in-annual-global-revenue-300604445.html>

Inter-agency Task Force on Financing for Development (IATF-FfD), *Financing for Sustainable Development Report 2019* (New York, 2019).

.SME Finance Forum, "MSME Finance Gap", <https://www.smeffinanceforum.org/data-sites/msme-finance-gap> (18)

-8-

### الشكل 1- العوائق أمام العمليات التجارية، 2006-2017 (النسبة المئوية للشركات)



المصدر: World Bank Enterprise Surveys (2018).

15- يتمثل العامل الرئيسي وراء نقص التمويل في نقص المعلومات الائتمانية وفي الضمانات. ويعدّ نقص المعلومات الائتمانية عاملاً يقيّد الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لأنه يمنع المؤسسات المالية من تقييم جدارتها الائتمانية. وتجد هذه الشركات صعوبة في التمتع بتاريخ ائتماني لأنها أقل قدرةً من غيرها على الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية مثل المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. وتفنقر أيضاً إلى الضمانات، مثل الأراضي أو الأصول العقارية، التي تطلبها المصارف عادةً كضمانةٍ للقروض<sup>(19)</sup>.

### دال- التحويلات المالية والاستثمارات الخاصة

16- في عام 2017، بلغ عدد العمال المهاجرين 164 مليون شخص، وبلغت التحويلات المالية 633 مليار دولار في جميع أنحاء العالم<sup>(20)</sup>. وفي عام 2018، بلغت التحويلات المالية العالمية 689 مليار دولار، مسجلةً زيادة قدرها 10.3 في المائة على أساس سنوي، وزيادة بنسبة 9.6 في المائة عن معدلها القياسي السابق الذي بلغ 483 مليار دولار في عام 2017. وفي عام 2019، يُتوقع أن تبلغ تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 550 مليار دولار، ما يجعلها أكبر مصدر للتمويل الخارجي. وقد ازدادت تدفقات التحويلات المالية إلى جميع المناطق المستفيدة. وسجلت منطقة أوروبا ووسط آسيا أعلى زيادة بنسبة 20 في المائة، في حين

(19) World Bank, Improving Access to Finance for SMEs, (Washington, D.C., May 2018)

(20) International Labour Organization (ILO), "New ILO figures show 164 million people are migrant workers",

Press release, 5 December 2018. [https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_652106/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_652106/lang--en/index.htm)

أن الاقتصادات العربية غير الغنية بالموارد سجلت زيادة بنسبة 9.1 في المائة. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع التدفقات القادمة من بلدان الخليج وروسيا، وإلى اقتصاد أقوى في الولايات المتحدة<sup>(21)</sup>.

17- وبلغت الكلفة المتوسطة العالمية لتحويل الأموال 7 في المائة في الربع الأول من عام 2019. وبالرغم من أن الكلفة المتوسطة ظلت تنخفض في السنوات الأخيرة، يمثل هذا المستوى أكثر من ضعف نسبة تكاليف التحويلات المالية التي حددها الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة والبالغة 3 في المائة<sup>(22)</sup>. ويتيح تخفيض تكاليف التحويلات المالية بنسبة 5 نقاط مئوية في العالم، على نحو ما ورد في خطة عمل أديس أبابا، توفير تمويل إضافي للتنمية بقيمة 16 مليار دولار في السنة، أي ما يعادل 12 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي قُدمت في عام 2015<sup>(23)</sup>. ولا تزال التحويلات التقليدية من خلال الوسطاء الماليين تشكل ممرات تحويل مكلفة مقارنة بالحلول الرقمية الجديدة وحلول الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يوفرها مشغلو الهواتف النقالة<sup>(24)</sup>.

### الشكل 2- متوسط كلفة التحويلات المالية حسب نوع مقدمي خدمات التحويل المالي (بالنسبة المئوية)



المصدر: World Bank Remittances Prices Worldwide.

World Bank, "Record High Remittances Sent Globally in 2018", Press release, 8 April 2019. (21)

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/08/record-high-remittances-sent-globally-in-2018>

World Bank. "Accelerated remittances growth to low- and middle- income countries in 2018", Press release, (22)

8 December 2018. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/12/08/accelerated-remittances-growth-to-low-and-middle-income-countries-in-2018>

.World Bank, Remittance prices worldwide", <http://remittanceprices.worldbank.org/en> (23)

IATF-FfD, "Monitoring development finance, facilitating the flow of remittances", (24)

<https://developmentfinance.un.org/Facilitating-the-flow-of-remittances>

## ثانياً- الاتجاهات الإقليمية في المؤسسات التجارية والمالية الخاصة الوطنية والدولية

### ألف- مناخ الاستثمار في المنطقة العربية

18- يحدد مؤشر التنافسية العالمية السياسات والمؤسسات والعوامل الأخرى اللازمة لرسم مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومع أن تصنيف البلدان لا يعكس بالضرورة الخصائص الإقليمية أو القطرية، يظل المؤشر مفيداً في تتبع التقدم المحرز في تهيئة بيئة مؤاتية وداعمة للتنمية المستدامة. ويقيم المؤشر عدة عوامل ويقس الكفاءة المؤسسية والحوكمة، وهما عنصران أساسيان لتحسين الإنتاجية التي تُعد دعامة رئيسية لتحقيق النمو في الأجل البعيد وعملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الرخاء على نطاق أوسع<sup>(25)</sup>.

19- ووفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2018، أظهرت المنطقة العربية أوجه قصور تركّزت في: تطور الأعمال التجارية وديناميتها (لذا، ركزت معظم الإصلاحات على معالجة أطر الإعسار الضعيفة التي تمنع المشاريع التجارية من دخول السوق واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وتحقيق النجاح في الدورات الاقتصادية)، وفي تنمية الأسواق المالية، وتحقيق كفاءة سوق العمل والقدرة على التنقل. ومع أن الاستثمار كثيف في المجالات الرقمية والتكنولوجية، لا يزال مستوى الابتكار المالي متأخراً في المنطقة.

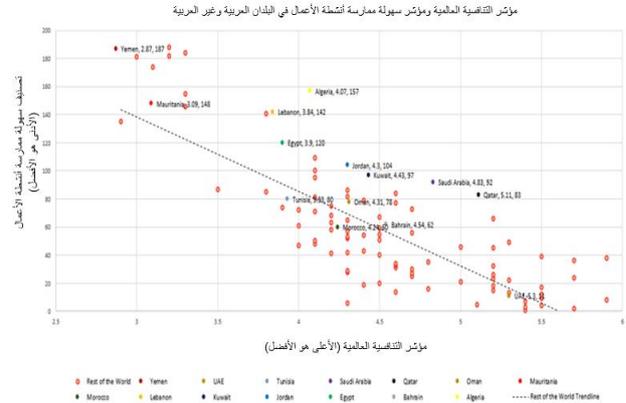
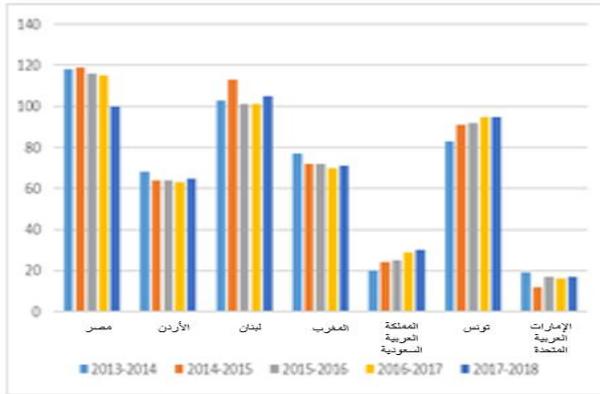
20- على الرغم من ذلك، قامت المنطقة بتحسين متوسط أدائها وترتيبها (الشكل 3). ويعود هذا التغيير إلى الوضع الطبيعي الجديد لأسعار الطاقة المنخفضة التي أجبرت العديد من البلدان على تنفيذ إصلاحات جديدة لزيادة التنويع. ولعل التحسن الأكبر في المنطقة قد حصل في مصر التي تقدمت 14 مرتبة وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية.

21- وقد أثر انخفاض أسعار النفط على بيئة الاقتصاد الكلي في المنطقة، وترتبت عنه آثارٌ سلبية على أداء الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي. أما في بلدان أخرى، فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تحسين الحيز المالي بفعل تخفيض إعانات الطاقة<sup>(26)</sup>.

(25) تشمل هذه العوامل رأس المال البشري، والابتكار، والقدرة على التكيف والمرونة. وتُختزل هذه الصفات في عدد من المفاهيم الجديدة والبالغة الأهمية (مثل ثقافة ريادة الأعمال، واعتناق الشركات للأفكار التي تُغيّر أساليب العمل، والتعاون المتعدد الأطراف، والتفكير النقدي، والجدارة والثقة الاجتماعية). وتكمّل هذه المفاهيم الجديدة العناصر التقليدية (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهياكل الأساسية المادية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وحقوق الملكية، وسنوات الدراسة). World Economic Forum, *Global Competitiveness Report 2018*. (Geneva, 2018) pg. vii. <http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf>

.World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2017-2018* (Geneva, 2017) (26)

### الشكل 3- مؤشر التنافسية العالمية لبلدان مختارة في المنطقة العربية، 2013-2018



**المصدر:** استناداً إلى بيانات من المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 (على اليسار: عدد الإصلاحات؛ على اليمين: نوع الإصلاحات للفترة 2017-2018).

### باء- تدفقات رؤوس المال عبر الحدود والاستقرار المالي في المنطقة العربية

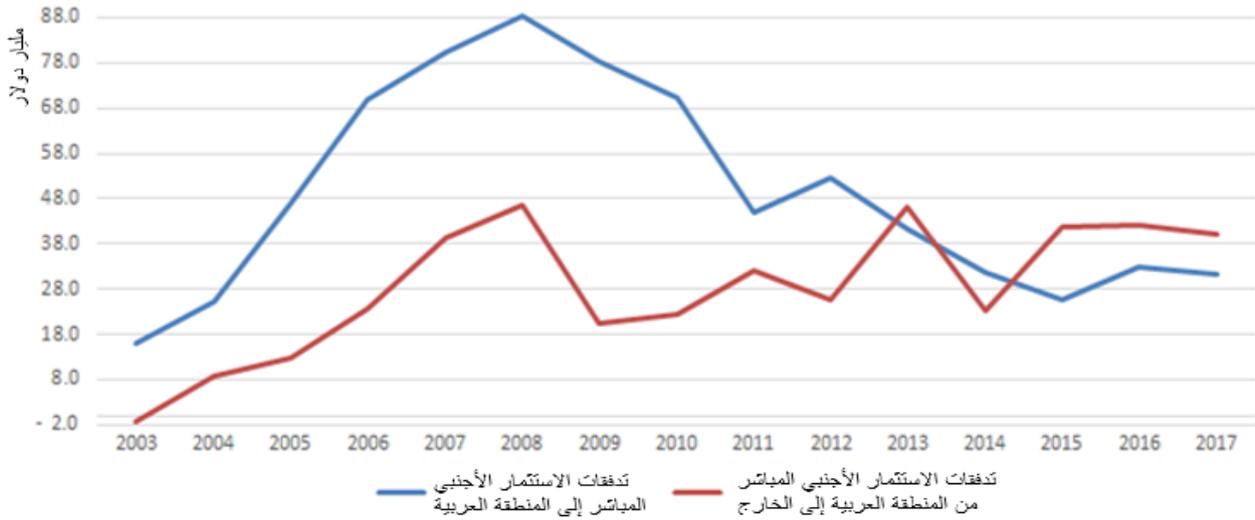
22- تقرّ خطة عمل أديس أبابا بأن الاستثمار المباشر الأجنبي يُعدّ محركاً لتحقيق الإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل ولإيجاد فرص العمل. وفي هذا السياق، يشدد الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية على أهمية إدارة التقلبات المرتبطة بحركة الاستثمار المباشر الأجنبي عبر الحدود، وعلى الحاجة إلى تعزيز التدفقات الاستثمارية الجيدة والطويلة الأجل. إلا أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المنطقة العربية لا تزال شديدة التقلب ولا تساعد في توسيع القدرات الإنتاجية.

23- وفي عام 2017، انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي الموجّه إلى المنطقة العربية ووصل إلى 31.3 مليار دولار بعد أن بلغ 32.9 مليار دولار في السنة السابقة. وتقليدياً، كانت المملكة العربية السعودية هي المستفيدة الأكبر من الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة، حيث استحوذت في المتوسط على ربع مجموع هذه الاستثمارات في المنطقة. إلا أن التدفقات الوافدة إلى المنطقة قد تراجعت إلى 1.4 مليار دولار (أي 4.5 في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة) بعد أن كانت قد بلغت 7.4 مليار دولار في عام 2016. ويُعزى هذا الانخفاض الهائل إلى المخاطر السياسية، وإلى سحب عدد كبير من الاستثمارات، وإلى القروض السلبية التي تقدمها الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات إلى فروعها. وبلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المملكة العربية السعودية أكثر من 53 في المائة من مجموع هذه التدفقات في المنطقة العربية في عام 2009، ولكنها تمثل اليوم نسبة 4.5 في المائة فقط. وفي عام 2017، توجّه ما يقارب 57 في المائة من مجموع هذه التدفقات في المنطقة العربية إلى الإمارات العربية المتحدة ومصر.

24- وقد شهدت ستة بلدان (هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، ولبنان) زيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي. ولكن هذه الزيادة لم تساعد في تعويض تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارج من المنطقة العربية. وارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الإمارات العربية المتحدة إلى 10.4 مليار دولار، أي بنسبة 8 في المائة، بفعل عمليات الدمج والشراء عبر الحدود. وارتفعت التدفقات الداخلة إلى الأردن

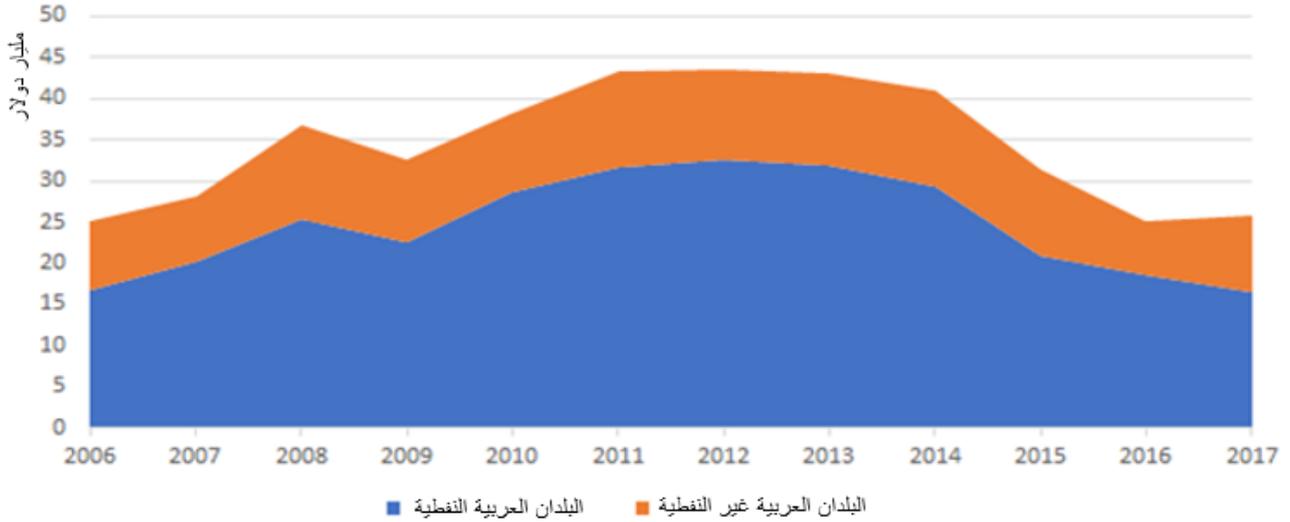
بنسبة 7 في المائة وبلغت 1.7 مليار دولار<sup>(27)</sup>. وفي عام 2014، بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى خارج المنطقة 31.9 مليار دولار في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، ظلت المنطقة تشهد تدفقاً صافياً للاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج، بلغ 3.3 مليار دولار في عام 2017 (الشكل 4).

#### الشكل 4- حركة الاستثمار المباشر الأجنبي في المنطقة العربية، 2017-2003



25- وعندما يُحسب حجم الأرباح المتأتية من الاستثمار المباشر الأجنبي والعائدة إلى الوطن الأصلي (والتي يحصل عليها المستثمرون الأجانب باستخدام الإيرادات الأولية المتأتية من الاستثمارات المباشرة)، يصبح الوضع متعارضاً مع وجهة النظر المعاصرة التي تفيد بأن الاستثمار المباشر الأجنبي هو قناة مستدامة للتمويل في المنطقة العربية. ووفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي، بلغ متوسط الأرباح المتأتية من الاستثمار المباشر الأجنبي والعائدة إلى الوطن الأصلي أو التي يُعاد استثمارها في أماكن غير المنطقة العربية 35.01 مليار دولار بين عامي 2012 و2017 (الشكل 5). وفي الاقتصادات العربية الغنية بالنفط، بلغت نسبة الأرباح التي أعادها مواطنون أجانب إلى أوطانهم الأصلية خارج المنطقة 70 في المائة من مجموع الأرباح بين عامي 2007 و2017. وفي عام 2017، بلغت الأرباح المتأتية من الاستثمار المباشر الأجنبي والعائدة إلى الوطن الأصلي 26 مليار دولار أو 83 في المائة من قيمة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي حصلت عليها المنطقة. وشملت تلك الأرباح عائدات الاستثمار، والفائدة، والدخل المتأتي من حقوق الملكية وأسهم الصندوق.

### الشكل 5- تدفق أرباح الاستثمار المباشر الأجنبي من المنطقة العربية إلى الخارج



المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

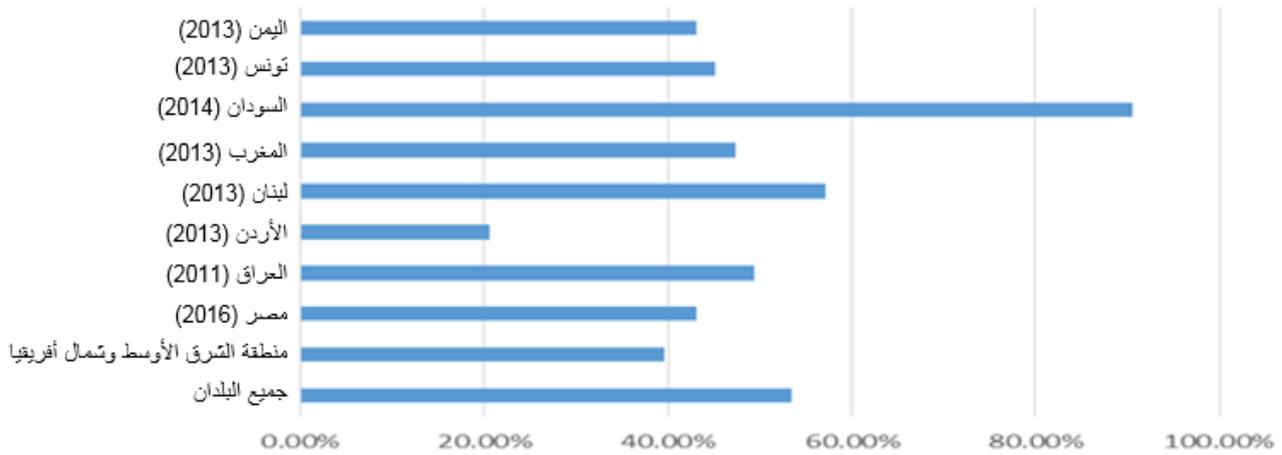
26- وبين عامي 2011 و2017، تحول صافي تدفقات رؤوس المال العابرة للحدود من المنطقة العربية إلى معدل سلبي. وفي تلك الفترة، وردت إلى المنطقة تدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي، واستثمارات الحوافز، وغيرها من التدفقات الرسمية التي بلغت قيمتها 249 مليار دولار. ولكن المنطقة شهدت أيضاً تدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج وأرباحاً عائدة إلى الوطن الأصلي بلغت قيمتها 475 مليار دولار. ولا تزال الاستثمارات داخل المنطقة العربية متواضعة مقارنة بالاستثمارات الإجمالية للصناديق العربية السيادية في الخارج والتي تُقدَّر بنحو 3.5 تريليون دولار (ما يمثل نسبة 40 في المائة من مجموع الثروة العالمية في صناديق الثروة السيادية).

### جيم- الشمول المالي في المنطقة العربية

27- لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأخرة في تعزيز الشمول المالي. وأسواق رأس المال فيها هي ثاني أقل الأسواق نمواً بين جميع المناطق، وخيارات التمويل الخارجي فيها محدودة نسبياً. ولا تزال النظم الوطنية للمعلومات الائتمانية في المنطقة قيد التطوير ما يجعل المقرضين يعتمدون على ضمانات ذات كلفة تسجيل عالية وقد لا تكون قابلة للتنفيذ بسهولة. ويملك 18 في المائة فقط من البالغين في المنطقة حساباً لدى مؤسسة مالية رسمية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 50 في المائة (أي أن أقل من شخص واحد من بين خمسة بالغين يملك حساباً مصرفياً). وقد تلقت نسبة 5 في المائة فقط من البالغين في البلدان العربية قرضاً في العام الماضي. وفي عام 2017، حُصص مبلغ قدره 2.7 مليار دولار لتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية، وقدم القسم الأكبر منه في شكل ديون وحُصص لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (28).

28- وقد بينت الدراسات أن إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة 8 في المائة من القروض الائتمانية التي تقدمها المصارف العربية في المنطقة، مقارنةً بنسبة 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل في العالم. ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً حاسماً في المنطقة إذ تمثل نسبة 80 إلى 90 في المائة من جميع مؤسسات القطاع الرسمي، وتوَقَّر بين 20 و40 في المائة من جميع وظائف القطاع الخاص<sup>(29)</sup>. ومن الضروري توفير قنوات التمويل المناسبة لتلك المؤسسات من أجل تحفيز نموّها ونمو الاقتصاد ككل. وكما هو مبين في الشكل 6، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عقبات على رأسها صعوبة الحصول على التمويل والتحديات التي تفرضها الشركات المشابهة غير الرسمية.

الشكل 6- نسبة الشركات العربية المتنافسة مع مؤسسات غير رسمية  
(بالنسبة المئوية)



29- وقد طُرحت عدة مقترحات على مستوى السياسات في الأعوام الماضية من أجل نقل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد النظامي. وتشمل هذه المقترحات ترشيد الإجراءات، وتبسيط القوانين والأنظمة الضريبية، وتوفير الحوافز الضريبية. والْبُعد الآخر الذي يستحق التحليل هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في أنشطة التجارة الخارجية هي أكثر إنتاجية من الشركات التي لا تزال نشاطاً تجارياً. ولا تزال الحواجز التجارية وغيرها من الحواجز غير الجمركية تحد من انخراط تلك المؤسسات في التجارة الدولية، ومن قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من التفوق التكنولوجي الذي تتميز به الشركات الدولية.

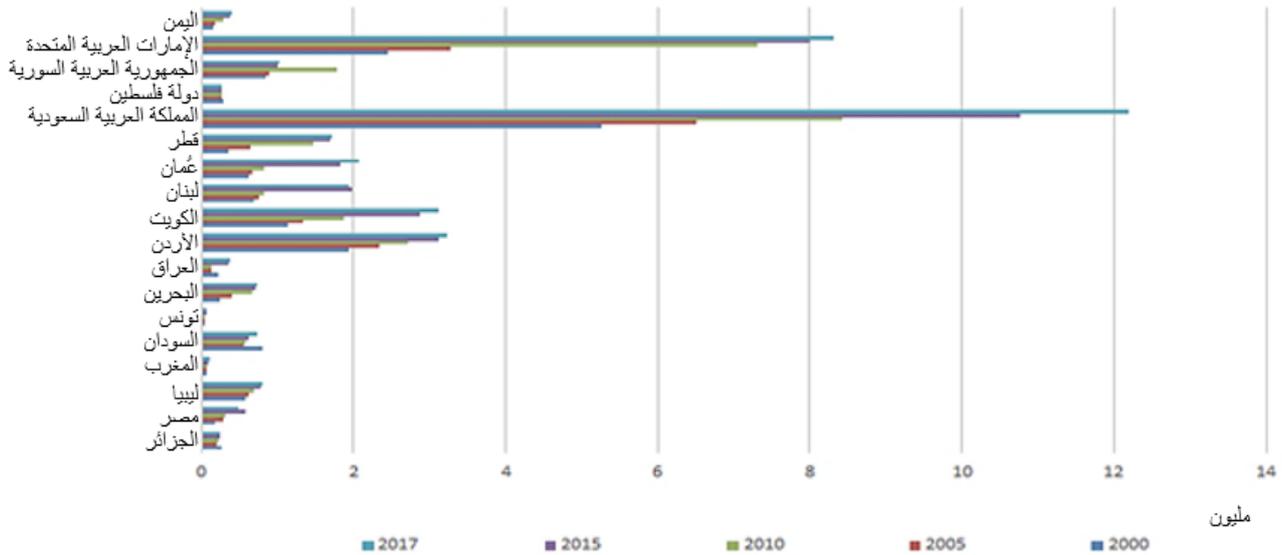
#### دال- التحويلات المالية ومتطلبات استدامة الاستثمار الخاص في المنطقة العربية

30- تقرّ خطة عمل أديس أبابا بالأثر الإيجابي لتحويلات المهاجرين على تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. ويتضمن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة أيضاً التزاماً بتعبئة التحويلات المالية باعتبارها مصدراً دولياً خاصاً لتمويل التنمية. وفي عام 2017، بلغ عدد المهاجرين الدوليين 258 مليون شخص في العالم،

.WAMDA and Payfort, *Fintech in the MENA: Unbundling the Financial Services* (Dubai, 16 March 2017) (29).

من بينهم مهاجرون عرب بنسبة 15 في المائة (ويبين الشكل 7 عدد المهاجرين العرب حسب البلد في فترات زمنية مختلفة). أما في عام 2010، فقد بلغت نسبة المهاجرين العرب 9 في المائة فقط من المهاجرين في العالم<sup>(30)</sup>. وتحصل معظم حركات الهجرة العربية على المستوى الإقليمي.

الشكل 7- عدد المهاجرين العرب حسب البلد في الأعوام 2000، و2005، و2010، و2015، و2017



31- وقد ارتفعت التحويلات المالية إلى المنطقة العربية بنسبة 9 في المائة، وبلغت 62 مليار دولار في عام 2018. وارتفع معدل النمو نتيجة زيادة تدفق التحويلات المالية إلى السودان، ودولة فلسطين، ومصر. وتمثل تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان العربية نسبة 4.3 في المائة من مجموع التحويلات العالمية ونسبة 11.4 في المائة من مجموع التحويلات المالية إلى الاقتصادات النامية. وقد صنفت المنطقة العربية باعتبارها ثاني أصغر منطقة متنافية للتحويلات المالية في الأسواق النامية، متقدمة على منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء. وبيّنت الأرقام أيضاً أن زيادة التحويلات المالية إلى البلدان العربية في عام 2018 صنفت في ثاني أدنى مرتبة بين الاقتصادات النامية، متقدمة فقط على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (6.6 في المائة).

32- ويُتوقع أن يبلغ نمو التحويلات المالية في مصر 25.7 مليار دولار أو نسبة 43.6 في المائة من مجموع التحويلات المالية إلى المنطقة، وأن يسجل زيادة سنوية بنسبة 14 في المائة. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي التحويلات المالية في لبنان 7.8 مليار دولار أو نسبة 13 في المائة من مجموع التحويلات المالية إلى المنطقة. وفي عام 2018، أشارت التوقعات إلى أن النمو الاقتصادي في أوروبا يؤدي إلى زيادة تدفقات التحويلات المالية إلى كل من تونس والمغرب لتصل إلى 2 مليار دولار و7.4 مليار دولار على التوالي. وينتقل معظم المهاجرين من غير دول مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة الخليج من أجل الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل. ولكن

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, International Migrant Stock Data (accessed on 30 June, 2019).

تشدد سياسات توظيف الأجانب في المملكة العربية السعودية، وتخفيض الإعانات، وزيادة الضرائب والرسوم في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يُتوقع أن ترفع تكاليف المعيشة للمهاجرين، ما سيؤثر على نمو التحويلات المالية<sup>(31)</sup>.

33- وقد أجرت الإسكوا في السنوات القليلة الماضية عدة دراسات تمهد لفهم أوجه تأثير التحويلات المالية على تمويل التنمية. وقد تناولت هذه الدراسات العلاقة بين التحويلات والتنمية ودور مختلف أصحاب المصلحة في توجيه تدفقات التحويلات الداخلة إلى المنطقة نحو تحقيق التنمية الوطنية. وخلصت الدراسات إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية: (1) تفتقر المنطقة، باستثناء عدد قليل من البلدان، إلى استراتيجيات وسياسات وطنية لتوجيه التحويلات نحو التنمية؛ (2) تُعد البنية المالية والمؤسسية ضعيفة نسبياً لدعم التحويلات المالية، ويتفاقم هذا الوضع بسبب ضعف وصول النظام المصرفي إلى المناطق النائية؛ (3) تفتقر المنطقة إلى بيانات ومعلومات كافية ومتسقة بشأن التحويلات المالية لتقديم توصيات على مستوى السياسة من أجل تسخير التحويلات للتنمية، ولا سيما البيانات والمعلومات عن خصائص المحوّلين، والقنوات التي يستخدمونها لتحويل المال، وأوجه استخدام المال المحوّل من قبل المستفيدين (الاستهلاك مقابل الاستثمار).

-----

---

World Bank, "Accelerated remittances growth to low- and middle- income countries in 2018", Press release, (31) December 2018. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/12/08/accelerated-remittances-growth-to-low-and-middle-income-countries-in-2018>